

Distr.: General  
22 February 2023



Original: Arabic

مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الثالثة والأربعون

1-12 أيار/مايو 2023

التقرير الوطني مقدم عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5  
و21/16\*

الإمارات العربية المتحدة

\* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة الاستعمال

## المحتويات

الصفحة		
3	.....	أولاً - المقدمة
3	.....	ثانياً - منهجية وعملية إعداد التقرير
3	.....	ألف - منهجية إعداد التقرير
3	.....	باء - العملية التشاركية
3	.....	ثالثاً - التطور في الإطار التشريعي والسياسات لتعزيز وحماية حقوق الإنسان
3	.....	ألف - القوانين والتشريعات الوطنية
4	.....	باء - السياسات والاستراتيجيات الوطنية
4	.....	رابعاً - الإنجازات والتحديات في مجال حقوق الإنسان منذ عام 2019
5	.....	خامساً - الإجراءات والتدابير المتخذة في سبيل تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان
5	.....	ألف - التطور في الإطار المؤسسي والسياسات والبرامج ذات الصلة بحقوق الإنسان والتعاون مع المجتمع المدني، والمدافعين عن حقوق الإنسان
9	.....	باء - تعزيز وحماية حقوق الفئات الأولى بالرعاية وحماية الأسرة
13	.....	جيم - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
18	.....	دال - الحقوق المدنية والسياسية
21	.....	هاء - قبول المعايير الدولية والتعاون مع هيئات واليات الأمم المتحدة
22	.....	واو - القضايا الشاملة
23	.....	سادساً - بلوغ أهداف التنمية المستدامة 2030
24	.....	سابعاً - التعهدات الطوعية
24	.....	ثامناً - الخاتمة

## أولاً- المقدمة

- 1- استعرضت دولة الإمارات العربية المتحدة تقريرها الوطني الثالث في مجلس حقوق الإنسان في 22 يناير 2018، وتم اعتماده من قبل المجلس في شهر يونيو 2018. وقد قبلت الدولة (132) توصية. وأخذت علماً بـ (98) توصية، وذلك باعتبار أن العديد من تلك التوصيات إما تقتضي مزيداً من الدراسة، وتحتاج إلى تهيئة البيئة التشريعية الوطنية بحيث تتماشى مع المعايير والاتفاقيات الدولية. أو أنها تتعارض في جزء منها مع أحكام الشريعة الإسلامية ومنظومتها القيمية أو مع التشريعات الوطنية. ورفضت الدولة توصيتين، كونهما تقعان خارج نطاق الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان.
- 2- يعد هذا التقرير استكمالاً لمسار عمل انتهجته دولة الإمارات منذ اعتماد تقريرها الدوري الثالث في المجلس، وتهدف دولة الإمارات إلى المضي قدماً نحو تعزيز وتطوير جهودها في مجال حقوق الإنسان والمساهمة والتفاعل بشكل إيجابي مع أفضل الممارسات الدولية في هذا الشأن. ويتضمن التقرير الوطني الرابع أبرز الجهود المبذولة والإنجازات التي تم تحقيقها على صعيد تعزيز وحماية حقوق الإنسان. والإجراءات والتدابير المتخذة في إطار تنفيذ الدولة للتعهدات التي أطلقتها والتوصيات التي قبلتها خلال استعراض واعتماد تقريرها الدوري الثالث.

## ثانياً- منهجية وعملية إعداد التقرير

### ألف- منهجية إعداد التقرير

- 3- أشرفت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والتي انشأت بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (11/12) و) لسنة 2019 على عملية إعداد التقرير، ومتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان، وتضم اللجنة في عضويتها ممثلين لعدد من المؤسسات والآليات الحكومية.
- 4- استأنست اللجنة الوطنية عند إعدادها للتقرير بالذاكرة الاسترشادية التي أعدها مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن المراجعة الدورية الشاملة للدورة الرابعة، وذلك بناء على قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 16/21، وملحقات الذكرى التي تضمنت الشكل والمقترحات العملية والتوجيهات الفنية لإعداد التقرير.

### باء- العملية التشاركية

- 5- عقدت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان اجتماعات تشاركية مع مؤسسات وجمعيات المجتمع المدني ومع الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان المنشأة وفقاً لمبادئ باريس بشأن مسودة التقرير ومراجعته. كما نظمت عدد من الاجتماعات وورش العمل المتزامنة مع عملية الإعداد. ومن ضمنها ورشة العمل التي نظمتها اللجنة الوطنية بالتعاون مع فرع الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان في شهر نوفمبر 2022م في أبوظبي.

## ثالثاً- التطور في الإطار التشريعي والسياسات لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

### ألف- القوانين والتشريعات الوطنية

- 6- شهدت السنوات الأربع الماضية اعتماد حزمة كبيرة من التشريعات الوطنية الهامة التي تساهم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، شملت إصدار قوانين اتحادية أهمها: استخدام تقنية الإتصال عن بعد في الإجراءات الجزائية، والعمل التطوعي، وحقوق كبار السن، والصحة العامة، والوساطة لتسوية

المنازعات المدنية والتجارية، وحماية الشهود ومن في حكمهم، والهيئة الوطنية لحقوق الإنسان. إلى جانب إصدار مراسيم بقوانين اتحادية بشأن المساواة في الرواتب بين الجنسين، والحماية من العنف الأسري، والتعليم الخاص ومكافحة المواد المخدرة والمؤثرات العقلية وتنظيم علاقات العمل، والجرائم والعقوبات، وعمال الخدمة المساعدة، ودخول وإقامة الأجانب والأحوال الشخصية ومجهولي النسب. وتعديل عدد من التشريعات التي شملت قوانين الإجراءات الجزائية والمدنية، والضمان الاجتماعي، ومكافحة التمييز والكراهية، والأحوال الشخصية والمعاملات المدنية. ( مرفق 1 التشريعات الوطنية)<sup>(1)</sup>

## باء - السياسات والاستراتيجيات الوطنية

7- اعتمدت دولة الإمارات منظومة (مترابطة - متكاملة ) من السياسات والاستراتيجيات الوطنية<sup>(2)</sup> التي تسعى إلى تعزيز وكفالة التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أهمها : رؤية الإمارات 2021 والاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة وريادتها، الخطة الوطنية حول المرأة والسلام والأمن، والسياسة الوطنية لكبار السن والاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي، السياسة الوطنية لتمكين ذوي الإعاقة، سياسة حماية الأشخاص ذوي الإعاقة من الإساءة وقرار مجلس الوزراء رقم 43 لسنة 2018 في شأن دعم عمل الأشخاص ذوي الإعاقة والبرنامج الوطني للتسامح، واستراتيجية التوازن بين الجنسين 2026، والمبادرة الاستراتيجية لتحقيق الحياد المناخي بحلول 2050، والسياسة الوطنية للتحصينات، والسياسة الوطنية للأسرة، وسياسة حماية الأسرة، والاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2051، كما تم إطلاق خطط ومبادرات التعافي لمرحلة ما بعد «كوفيد-19».

## رابعاً - الإنجازات والتحديات في مجال حقوق الانسان منذ عام 2019

8- حلت دولة الإمارات في مراكز متقدمة في إطار المؤشرات الدولية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: تصدرها للمركز الأول عربياً في تقرير التنمية البشرية لعام 2020 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وحلت في المرتبة 26 عالمياً في التقرير الذي صدر عن البرنامج لعامي 2021/2022 متقدمة في الترتيب العالمي بخمسة مراكز عن تصنيف عام 2020م. كما حققت الدولة المركز الأول عربياً و 24 عالمياً في مؤشر السعادة، بحسب تقرير السعادة العالمي لعام 2022 الصادر عن شبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة. وجاءت دولة الإمارات الأولى إقليمياً والثالثة عالمياً في مؤشر سيادة القانون لعام 2021 الصادر عن مؤسسة مشروع العدالة العالمية في واشنطن. واحتفظت الدولة في عام 2022 بالصدارة وللعام السادس على التوالي على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية. كما حافظت الدولة على المرتبة الأولى عربياً في تقرير التنافسية العالمي لعام 2022 وحلت في المركز 12 عالمياً، ويرتكز التقرير في تصنيفه للدول على أربعة محاور رئيسية تشمل ( الأداء الاقتصادي، والكفاءة الحكومية، وكفاءة الأعمال والبنية التحتية).

9- شكلت جائحة كوفيد-19 منذ مطلع عام 2020 تحديات كبيرة للمجتمع الدولي دون استثناء، انعكست آثارها وتداعياتها على جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والمدنية والسياسية، وفرضت هذه الجائحة تحديات على كافة الدول تمثلت بزيادة وتيرة انتشار الفيروس وتحوره، الأمر الذي دفع دول العالم بما فيها دولة الإمارات لوضع تدابير وإجراءات احترازية ووقائية للحد من انتشاره والتقليل من آثار الجائحة وتداعياتها الصحية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية، وعلى الصعيد الصحي قدمت الدولة للقاحات لمواجهة تفشي الفيروس لعدد 24,922,054 مستفيداً لأكثر من 200 جنسية الجرعة الأولى والثانية والمعززة حيث بلغت نسبة التطعيم لجميع الجرعات أكثر من 95% وبلغت نسبة الأشخاص اللذين تلقوا

جرعة واحدة قرابة 100%. كما تم إنشاء مراكز التميز لعلاج المصابين بالفيروس. أما على الصعيد الدولي فقد سارعت دولة الإمارات ومنذ ظهور الجائحة إلى إعلان تضامنها مع شعوب العالم في مواجهة تداعيات انتشار الفيروس ولم تألوا جهداً نحو تقديم كافة أشكال الدعم والمساعدة إلى العديد من الدول المتضررة من الجائحة حيث أرسلت الدولة أكثر من 1,742 طناً من المساعدات إلى أكثر من 128 دولة، استفاد منها نحو 1.7 مليون من العاملين في الرعاية الصحية في هذه الدول وفقاً لإحصائيات فبراير 2021. كما حرصت الدولة على تعزيز شراكاتها وتعاونها على الصعيدين الثنائي ومتعدد الأطراف في سبيل مكافحة الجائحة.<sup>3</sup>

10- اتخذت حكومة الإمارات العديد من الإجراءات الاستثنائية للحد من تأثير الجائحة، حيث تم إصدار حزمة من التعليمات والقوانين التي تساهم في تقليص الأضرار المحتملة جراء الإجراءات الاحترازية التي تمت للحد من انتشار الفيروس في الدولة. وشملت هذه المبادرات تعزيز نمو الاقتصاد وقطاع المال حيث اعتمد المصرف المركزي خطة دعم اقتصادي شاملة بقيمة 100 مليار درهم موجهة للعملاء والأفراد والشركات المتأثرين بالجائحة، إلى جانب الإجراءات المتخذة بشأن تنفيذ برنامج التعقيم الوطني وتطبيق إجراءات التباعد الاجتماعي، وتعزيز الأمن الغذائي. ومن أفضل الممارسات والمبادرات الاستثنائية التي أطلقتها الدولة خلال الجائحة إنشاء صندوق الإمارات وطن الإنسانية وصندوق التضامن الاجتماعي وإطلاق برنامج "نحن بخير"<sup>(4)</sup>

11- اضطلعت الهيئات والمؤسسات والجمعيات الخيرية ومؤسسات المجتمع المدني بدور هام جداً استكملت به الجهود الحكومية في مكافحة جائحة كوفيد-19، حيث تكفلت "هيئة الهلال الأحمر الإماراتي" بكفالة ورعاية أسر المتوفين كافة بسبب الفيروس من جميع الجنسيات في الدولة وذلك ضمن مبادرة "أنتم بين أهلكم" التي تتضمن عدداً من المحاور الحيوية وتعزز برامج الهيئة في مجال الخدمات المجتمعية. كما أطلقت دبي العطاء وبالتعاون مع وزارة التربية والتعليم حملة (التعليم دون انقطاع) وسعت إلى تزويد 40,000 طالب وطالبة في الإمارات كمرحلة أولى بالأجهزة التي يحتاجون إليها للانضمام إلى أقرانهم في التعلم عن بعد، كما تبرعت جمعية دار البر بمبلغ وقدره 19 مليون درهم، منها 7 ملايين لدعم القطاع الصحي، و12 مليوناً تبرعت بها مجموعة عائلية إماراتية، لشراء مركبات إسعاف متطورة، مجهزة بأحدث التقنيات، دعماً وتعزيزاً لإمكانات مؤسسة دبي لخدمات الإسعاف.

## خامساً - الإجراءات والتدابير المتخذة في سبيل تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان

ألف- التطور في الإطار المؤسسي والسياسات والبرامج ذات الصلة بحقوق الإنسان والتعاون مع المجتمع المدني، والمدافعين عن حقوق الإنسان

### 1- سياسات وخطط حقوق الإنسان (التوصيات 61، 62، 63، 83، 84، 85)

12- نفذت وزارة الداخلية عدد (144) دورة وبرنامج تدريبي، وعدد (403) محاضرة وورش عمل لبناء قدرات منتسبيها في مجالات حقوق الإنسان المختلفة مثل معايير حقوق الإنسان في القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري - والآليات الدولية والوطنية للتعامل مع نزلاء المؤسسات العقابية والإصلاحية، كما نفذت الوزارة برنامج مختص بتأهيل كوادر وطنية متخصصة في إعداد التقارير الدولية ذات العلاقة بحقوق الإنسان، واستفاد منها (56) مشارك من منتسبي الوزارة والجهات الأخرى ذات العلاقة.

13- اعتمد مجلس الوزراء البرنامج الوطني للتسامح في عام 2016. وتشرف وزارة التسامح والتعايش على متابعة رصد وتنفيذ البرنامج، إلى جانب فرق عمل تم تشكيلها بالتعاون مع الجهات الرئيسية ذات العلاقة. كما قامت الوزارة بوضع خطة استراتيجية وتشغيلية ضمن مجالات عمل رئيسية واهداف استراتيجية لتنفيذ البرنامج. ومن اهم البرامج والمبادرات التي انبثقت عن تنفيذ الخطة: المبادرة الوطنية "الحكومة كحاضنة للتسامح"، مهرجان الأخوة الإنسانية، التحالف العالمي للتسامح.

14- ركزت السياسات والاستراتيجيات التي اعتمدها مجلس الوزراء، الى جانب البرامج والخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية التي نفذتها المؤسسات المعنية في الدولة على تعزيز وحماية الفئات الضعيفة، ومن أهم المبادرات والأنشطة التي تم تنفيذها في هذا الإطار إطلاق وزارة تنمية المجتمع لبرنامج بناء القدرات لكبار السن، وهو برنامج تدريبي يهدف إلى تمكينهم من أدوات التواصل الرقمي والتكنولوجيا الحديثة، وتعزيز البيئة الداعمة للحياة النشطة وجودة الحياة المستقبلية. وبلغ عدد المستفيدين منه: 63,752 ألف مسن. كما أطلقت الوزارة المنصة الالكترونية لتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة، كما قامت وزارة الصحة ووقاية المجتمع بتنفيذ مبادرة الرعاية الصحية المنزلية لكبار السن ممن يصعب عليهم الوصول الى الخدمات الصحية وذوي الاحتياجات الخاصة في إطار تعزيز حقوق كبار السن في تلقي الرعاية الصحية حيث فاق عدد الزيارات 5,333 زيارة، و التي تشمل خدمات علاجية و تشخيصية و وقائية تضمن لكبار السن التقليل أو منع حدوث قرح السرير عن طريق الزيارات التقييمية و تقييم الأهالي و تقييم خطر السقوط و إجراء التدخلات المناسبة و الكشف المبكر عن السرطان و الخرف و عوامل الاختطار لأمراض القلب والأوعية الدموية.

15- أطلقت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بتاريخ 10 ديسمبر 2020 أولى مراحل العملية التشاورية لإعداد الخطة الوطنية لحقوق الإنسان في الدولة. وذلك بالتعاون مع المجلس الوطني الاتحادي (السلطة التشريعية الاتحادية) ومؤسسات المجتمع المدني في الدولة والجهات الاخرى ذات العلاقة. وعقدت اللجنة خلال الفترة الماضية العديد من الاجتماعات التشاورية عبر الشبكة الافتراضية مع المؤسسات والجهات ذات العلاقة بشأن إعداد الخطة، كما نقذت اللجنة عدد من ورش العمل والفعاليات المتزامنة مع عملية اعداد الخطة. من ضمنها ورشة عمل بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأوروبي. ومن المزمع ان تستمر اللجنة في عقد اجتماعاتها على المستويين التنفيذي والتشاورى بشأن اعداد الخطة خاصة مع انشاء الهيئة الوطنية لحقوق الانسان وفقا لمبادئ باريس. كما تتطلع اللجنة الوطنية لحقوق الانسان للاستفادة من الدعم الفني والخبرات المقدمة من أجهزة وآليات ولجان الأمم المتحدة المعنية بحقوق الانسان، وعلى رأسها مكتب المفوضية السامية لحقوق الانسان في عملية اعداد الخطة ومتابعة تنفيذ أهدافها وبرامجها لاحقا.

16- ستكون الخطة الوطنية بمثابة برنامج عمل للسنوات القادمة تستكمل من خلالها الجهود والانجازات التي حققتها الدولة على صعيد حقوق الانسان وستتضمن الخطة العديد من الاجراءات والتدابير والبرامج والأنشطة والمبادرات التي تساهم في تعزيز حقوق الانسان. وتشكل التوصيات التي وردت للدولة في اطار استعراضها لعدد من تقاريرها الدورية مؤخرا أمام اللجان التعاهدية والتوصيات التي سترد للدولة في اطار المراجعة الدورية الرابعة لحقوق الانسان مرجعا أساسيا في إعداد الخطة.

2- هيكل الآليات الوطنية لحقوق الإنسان: ( التوصيات 64، 65، 66، 67، 68، 69، 70، 71، 72، 73، 74، 75، 76، 77، 78، 79، 80، 81، 82)

17- أنشأ مجلس الوزراء في شهر أكتوبر 2019 اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وتعد اللجنة نقطة الارتباط الوطني وحلقة الاتصال والتنسيق الحكومي بين جميع أجهزة الدولة المعنية بشؤون حقوق الإنسان، ومن أهم اختصاصات اللجنة العمل على وضع خطة وطنية شاملة لحقوق الانسان، وصياغة السياسات

والبرامج والخطط الكفيلة برفع الوعي وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان، فضلاً عن متابعة التقارير الدورية المستحقة على الدولة في إطار الأجهزة والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية بحقوق الإنسان، بما فيها التقرير الوطني للمراجعة الدورية الشاملة. وتعد اللجنة الوطنية بمثابة الآلية الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والمتابعة في مجال حقوق الإنسان.

18- تم اعداد مشروع قانون انشاء الهيئة الوطنية لحقوق الانسان، وذلك بعد اجراء عدد من الزيارات الميدانية لبعض الدول التي لديها مؤسسات وطنية لحقوق الانسان، وبعد الاطلاع كذلك على العديد من القوانين المنشأة للهيئات الوطنية لحقوق الانسان ومنها على سبيل المثال لا الحصر هيئات خليجية وعربية ودولية، وكذلك مبادئ باريس للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان المرفقة بقرار الجمعية العامة رقم 134/48 بتاريخ 4 مارس 1994 والكتيب الصادر عن مكتب المفوضية حول ( المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان) وكافة قرارات ومقررات مجلس حقوق الانسان والجمعية العامة ذات الصلة بعمل المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان والاستئناس برأي ومشورة بعض الخبرات الدولية ذات الصلة وأهمها مكتب المفوضية السامية لحقوق الانسان.

19- وافق المجلس الوطني الاتحادي خلال جلسته العاشرة من دور الانعقاد العادي الثاني للفصل التشريعي السابع عشر، التي عقدت يوم الثلاثاء الموافق 20 أبريل 2021م في مقر المجلس بأبوظبي على مشروع قانون اتحادي بشأن الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان.

20- اصدر المغفور له صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان في شهر أغسطس 2021 القانون الاتحادي رقم / 12 لسنة 2021 بشأن "الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان". وجاء فيه ينشأ بموجب هذا القانون هيئة مستقلة يكون مقرها الرئيسي في العاصمة أبوظبي، ويجوز لها فتح فروع وإنشاء مكاتب في الإمارات الأخرى. ويكون للهيئة الشخصية الاعتبارية المستقلة وتتمتع بالاستقلال المالي والإداري في ممارسة مهامها وأنشطتها واختصاصاتها وتهدف إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان وحرياته، وفقاً لأحكام الدستور والقوانين والتشريعات السارية في الدولة والمواثيق والعهد والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

21- تتضمن الاختصاصات والمهام المناطة بالهيئة المشاركة مع السلطات والجهات المختصة في وضع خطة عمل وطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في الدولة واقتراح آلية تنفيذها والعمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان وتوعية أفراد المجتمع بها بما في ذلك عقد الندوات والمؤتمرات وحلقات النقاش المتعلقة بحقوق الإنسان وتقديم المقترحات والتوصيات والمشورة إلى السلطات والجهات المختصة في كل ما من شأنه حماية وتعزيز حقوق الإنسان ومتابعتها إلى جانب تقديم اقتراحات إلى السلطات المختصة حول مدى ملاءمة التشريعات والقوانين للمواثيق والعهد والاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان والتي تكون الدولة طرفاً فيها ومتابعتها علاوة على تلقي الشكاوي الفردية ودراستها ورصد أي تجاوزات أو انتهاكات لحقوق الانسان والتأكد من صحتها وإبلاغها إلى السلطات المختصة، والقيام بالزيارات الميدانية للمؤسسات العقابية والإصلاحية وأماكن الاحتجاز والتجمعات العمالية والدور الصحية والتعليمية ورصد أوضاع حقوق الانسان، بالإضافة إلى المشاركة في المحافل الدولية والإقليمية المعنية بحقوق الإنسان. وابداء الرأي في التقارير الوطنية المقرر تقديمها من الدولة إلى المنظمات الدولية المعنية بمسائل حقوق الإنسان.

22- أصدر المغفور له صاحب السمو الشيخ/ خليفة بن زايد آل نهيان في شهر ديسمبر 2021 قراراً بتشكيل مجلس أمناء الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان يمثلون مؤسسات المجتمع المدني والجهات الاستشارية والأكاديمية في الدولة بالإضافة لذوي الخبرات الفنية والمهنية في حقوق الإنسان بصفتهم الشخصية. كما أصدر سموه قراراً تضمن مشاركة ممثلي من الجهات الحكومية في اجتماعات مجلس أمناء الهيئة وهم وزارة الخارجية والتعاون الدولي، ووزارة العدل، ووزارة الداخلية، ووزارة الموارد البشرية والتوطين، ووزارة تنمية المجتمع دون أن يكون لهم الحق في التصويت.

23- أعلنت الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان في شهر يناير 2022 عن تشكيل ست لجان رئيسة معنية بالملفات الأساسية التي سيتم العمل عليها للعام 2022، وهي لجنة الحقوق المدنية والسياسية، ولجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، ولجنة الشكاوى والرصد والزيارات الميدانية، ولجنة العلاقات الدولية والمنظمات غير الحكومية، ولجنة تعزيز ثقافة حقوق الإنسان، ولجنة الحقوق القانونية والتشريعية. كما أعلنت عن خطة 100 يوم للإعلان عن الخطة التأسيسية والتنظيمية للهيئة.

### 3- التدريب والتثقيف في مجال حقوق الانسان (التوصيات: 86، 137، 138)

24- نظمت أكاديمية أبو ظبي القضائية في دائرة القضاء بأبوظبي خلال الفترة من 2019 حتى 2022 عدد 105 برامج وورش عمل و286 محاضرة في مجال حقوق الانسان. واستفاد منها عدد 4611 مشارك. كما قامت وزارة الداخلية بتعزيز نشر ثقافة حقوق الانسان عبر استخدام الوسائل الحديثة من خلال نشر عدد (27) من الإصدارات ذات العلاقة بمجالات حقوق الانسان عبر التطبيقات الذكية لوزارة الداخلية، وإرسال عدد من الرسائل النصية لتوعية منتسبي وزارة الداخلية في مجالات حقوق الانسان. إضافة إلى إرسال رسائل توعوية للجمهور عبر وسائل التواصل الاجتماعي وتوزيع مطويات تثقيفية ذات العلاقة وبمختلف اللغات بالإضافة إلى لغة برايل لأفراد المجتمع. كما نظمت الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ دورات وورش تخصصية في مجال حقوق الانسان خلال الفترة من عام 2018 حتى 2022م شملت دورات في الصحة والسلامة بعدد (28) دورة وبلغ عدد المستفيدين 692 شخص، كما قامت الهيئة بتوزيع عدد 80 نشرة توعوية في مجال حقوق الانسان.

25- قامت وزارة الداخلية بتنفيذ وإطلاق العديد من المبادرات والبرامج التدريبية لتوعية موظفي انفاذ القانون منها على سبيل المثال لا الحصر : دورة منظومة حقوق الانسان في العمل الشرطي ودورة معايير حقوق الانسان في القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري الى جانب تنفيذ عدد من البرامج التدريبية مثل (برنامج قيادات مراكز الشرطة الشاملة)، لتنمية الكفاءات التخصصية في مجال البحث والتحقيق الجنائي و فن التعامل مع الموقوفين بهدف تعزيز الكفاءات القيادية والأساسية لمنتسبي البرنامج ودورة خاصة بحماية حقوق المشتبه بهم ودورة التحقيق في الجرائم المستحدثة ودورة ضمانات حقوق الانسان في مرحلة جمع الاستدلال، استفاد منها (35) منتسب. كما نفذت الوزارة ما لا يقل عن (88) من البرامج التدريبية والورش والمحاضرات والملتقيات حول منع استغلال السلطة والتوعية بمخاطر الفساد منها حملة بعنوان (لأماناتهم راعون) ودورة بعنوان التحقيق الإداري ودورة أصول المحاكمات التأديبية والقواعد الدولية والوطنية في منع استغلال واستعمال السلطة في المجال الشرطي، ومحاضرة بعنوان موائمة دولة الإمارات تشريعاتها الوطنية مع التزاماتها الدولية، استفاد منها عدد (3226) من منتسبي الوزارة، كما تم تسريب عدد من موظفي الوزارة لدورة الرقابة والنزاهة وسوء استعمال السلطة، إضافة إلى تنفيذ عدد (30) دورة تدريبية حول (المفاهيم الأساسية لحقوق الإنسان) لمنتسبي دورات التأهيل المهني والتخصصي استفاد منها عدد (1888) منتسب.

26- نظم معهد دبي القضائي بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة الإقليمي لبحوث الجريمة والعدالة والشبكة الأوروبية العربية للتدريب القضائي في شهر أكتوبر 2019 النسخة الأولى من ورشة عمل «رسم مستقبل المعرفة القضائية»، وذلك تحت شعار «المنجزات والتطلعات في الذكاء الاصطناعي». وهدفت الورشة الى تبادل المعارف والخبرات، من خلال استكشاف المنجزات والتطلعات في الذكاء الاصطناعي. واستهدفت مجموعة واسعة من الشرائح أهمها العاملين في القطاع القضائي. كما نظمت أكاديمية أبوظبي القضائية العديد من الدورات التدريبية التي استهدفت موظفي القضاء، أهمها عقد الدورة التثقيفية الأولى «التعديلات المستحدثة بقانون الإجراءات الجزائية وقانون العقوبات خلال الفترة من 17-24 فبراير 2021. وسعت الدورة لتنمية مهارات الكوادر الوطنية من السادة القضاة وأعضاء النيابة العامة حول معرفة ومقاصد التعديلات المستحدثة بقانون الإجراءات الجزائية وقانون العقوبات لتوحيد الاتجاهات والمفاهيم وفق أصول التفسير القانوني والقضائي الصحيح.

27- نظمت وزارة العدل ورشة عمل بالتعاون مع مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان حول " حقوق الإنسان والقضاء " بتاريخ 8 ديسمبر 2019م، شارك في الورشة (26) عضو سلطة قضائية من الجهات القضائية الاتحادية والمحلية بالدولة، وتم الاطلاع خلال الورشة على أفضل الممارسات العالمية في مجال حقوق الإنسان.

28- نظمت كلا من وزارة الخارجية والتعاون الدولي ووزارة العدل في شهر مايو 2022 عدد من ورش العمل بشأن تطوير استراتيجيات تنفيذ واعمال اتفاقية «مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة " على الصعيد الوطني. شارك فيها مستشار وخبير دولي وعضو سابق في لجنة مناهضة التعذيب. وأتت الورشة في اطار تبادل المعلومات والخبرات وأفضل الممارسات في تنفيذ الاتفاقية وتعزيز القدرات الوطنية، ورفع الوعي والمعرفة بالإطار المعياري الدولي لمكافحة التعذيب، وحضر ورش العمل ما يقارب من 75 مشاركاً من عدد من الجهات ذات العلاقة، وأعضاء السلطة القضائية والنيابة العامة وممثلين من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والهيئة الوطنية لحقوق الإنسان.

#### 4- التعاون مع المجتمع المدني، والمدافعين عن حقوق الإنسان (التوصيات 87، 88، 127، 128، 129)

29- عقد مركز الامارات لدراسات حقوق الانسان التابع لجمعية الامارات للمحامين والقانونيين في شهر يوليو 2020 ورشة عمل تثقيفية عن بعد حول مبادئ ومفاهيم حقوق الانسان الأساسية، وشارك في الورشة 87 شخص من الجمهور العام. كما نظم المركز في نفس الفترة برنامج تدريبي بعنوان "حقوق الطفل في دولة الامارات في سياق مواجهة كوفيد-19" وذلك على 3 مراحل. وشارك في البرنامج 269 شخص. كما قام المركز بإصدار 13 سلسلة تثقيفية لنشر ثقافة حقوق الانسان للجمهور العام.

30- بلغ عدد جمعيات النفع العام والمؤسسات الأهلية التي تم اشهارها منذ عام 2019 حتى عام 2022 (62) جمعية ومؤسسة. هذا وتقدم الدولة كافة أشكال الدعم لمنظمات المجتمع المدني وبشكل يُمكن تلك المنظمات من القيام بأدوارها في المجتمع حيث تقدم الدولة الدعم المادي لتلك المنظمات بلغت قيمته منذ عام 2019 (27,479,023) مليون درهم إماراتي. فضلاً عن تقديم المشورة الفنية ومختلف أوجه الرعاية بما يرفع مستوى الخدمات ويحقق الكفاءة في الأداء، كما تعمل الدولة على تنظيم مشاركات منظمات المجتمع المدني بمختلف فئاتها وأنواعها في مختلف الأنشطة والمبادرات، بما في ذلك الجمعيات والمؤسسات الأهلية المعنية بحماية حقوق الإنسان والمرأة والطفل وتمكينهم.

31- تعد التشريعات الوطنية ذات الصلة دعامة رئيسية وعامل هام وبارز في حماية ودعم عمل العاملين في مجال حقوق الانسان بمختلف وظائفهم سواء كانوا محامين او صحفيين او اكاديمين او مهنيين او أعضاء في مؤسسات وجمعيات نفع عام في الدولة، ومؤخراً انشأت دولة الامارات الهيئة الوطنية لحقوق الانسان في عام 2021، ويوفر القانون الاتحادي المنشأ للهيئة كما هو الحال في مادة الضمانات تمتع الهيئة وعضائها باستقلال تام في ممارسة اختصاصاتهم.

#### باء - تعزيز وحماية حقوق الفئات الأولى بالرعاية وحماية الأسرة

1- حقوق المرأة (التوصيات 162، 163، 164، 165، 166، 167، 173، 175، 176، 182، 183، 184، 185، 186، 187، 188، 189، 190)

32- ساهمت التشريعات الوطنية ذات الصلة بالمرأة التي اعتمدها دولة الامارات خلال الخمس سنوات الأخيرة، بالإضافة إلى الاستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة في دولة الامارات 2015-2021، واستراتيجية

التوازن بين الجنسين في الدولة 2022-2026 التي تم اطلاقها في شهر مارس 2022، وما تضمنته كلتا الاستراتيجيتان من اهداف وانشطة وبرامج ومبادرات في تعزيز الجهود الوطنية المبذولة للنهوض بالمرأة<sup>(5)</sup>.

33- أصدرت دولة الامارات المرسوم بقانون اتحادي رقم (41) لسنة 2022م في شأن الأحوال الشخصية المدني (لغير المسلمين)، واهم ما تضمنه المرسوم تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات (المادة 4). كما أطلق مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين بالتعاون مع البنك الدولي «مركز الإمارات للتوازن بين الجنسين للتميز والتبادل المعرفي»، كمركز إقليمي يهدف لتعزيز التوازن بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال تقديم الاستشارات وتنظيم ورش العمل واعتماد أفضل الممارسات في ملف التوازن بين الجنسين.

34- اعتمدت استراتيجية التوازن بين الجنسين لدولة الإمارات 2022-2026 وهي تهدف إلى سد الفجوة في التوازن بين الجنسين في جميع القطاعات وتعميم منظور النوع الاجتماعي، وإلى تعزيز التوازن بين الجنسين في مواقع صناعة القرار وترسيخ مكانة الدولة وريادتها في تشريعات التوازن بين الجنسين. وشملت الاستراتيجية 4 محاور رئيسية، تمثلت في (1) المشاركة الاقتصادية وزيادة الأعمال والشمول المالي، من خلال سد الفجوة الاقتصادية بين الجنسين من خلال العمل على زيادة مشاركة المرأة والحرص على استمرارها وتعزيز ريادتها في الاقتصاد، فضلاً عن محور الأمية المالية للمرأة وتعزيز وجودها في قطاع ريادة الأعمال. (2) الرفاه وجودة الحياة، التأكد من أن جميع وسائل دعم الصحة الجسدية والنفسية والوقائية متكافئة بين الجنسين. (3) الحماية، زيادة وسائل الحماية الاجتماعية والقانونية والتشديد على كفالة الأمن الشخصي لجميع النساء. (4) القيادة والشراكات العالمية، تعزيز التوازن بين الجنسين في المنطقة وفي جميع أرجاء العالم من خلال مواصلة بذل الجهود وتعزيز المكانة الريادية وبناء الشراكات.

35- كفل الدستور الإماراتي حقوق المرأة، وأقر مبدأ المساواة بينها وبين الرجل بما يتناسب وطبيعتها، ونص على حقها في التعليم، وشغل الوظائف، والحصول على المساعدات والمزايا الاجتماعية والصحية وشغل الوظائف الحكومية.

36- اصدرت دولة الامارات خلال الثلاث سنوات الماضية أكثر من 20 تشريعاً جديداً وتعديلاً قانونياً، تهدف الى تعزيز حقوق المرأة وتمكينها، وشملت بعض التحسينات التشريعية: المساواة بين الجنسين وعدم التمييز في المعاملات المصرفية والحصول على الائتمان، وإلزام الشركات المدرجة في أسواق المال بتمثيل للمرأة في مجالس الإدارة.

37- تشكل النساء ما نسبته 66% من العاملين في القطاع الحكومي، منهن 30% يشغلن مناصب قيادية، و15% في وظائف تخصصية وأكاديمية. كما يشغلن حوالي 75 في المئة من المناصب في قطاعي التعليم والصحة.

38- حققت الاستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة الإماراتية 2015-2021 التي أطلقها الاتحاد النسائي العام، بتوجيهات سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك، رئيسة الاتحاد النسائي العام، رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة، الرئيس الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية، جملة من الأهداف الكبرى بمسيرة المرأة الإماراتية التي عززت من قوة تنافسية دولة الإمارات في ملف دعم وتمكين المرأة، بعد أن تم إعدادها وفق أحدث المناهج في التخطيط الاستراتيجي التنموي بإجمالي 518 محصلة موزعة على 153 مشروعاً، 174 مبادرة، و191 دراسة، بمشاركة 155 جهة وطنية، وحققت الجهات المحلية أعلى نسبة من الأهداف بلغت 38.8%، فيما أحرزت مؤسسات المجتمع المدني نسبة بلغت 28.4%، كما حققت الجهات الاتحادية نسبة بلغت 24.5%. وحقق القطاع الخاص نسبة بلغت 8.3%. وجاري العمل حالياً على تحديث الاستراتيجية.

39- تم تعديل قانون تنظيم علاقات العمل في عام 2021، وإزالة جميع القيود المفروضة على عمل النساء خلال الفترة المسائية، إضافة إلى القطاعات والمهن التي كانت مقيدة في السابق، حيث تمت إزالتها لإعطاء المرأة الحق في العمل في هذه الصناعات. كما تم إدخال تعديلات على قانون الأحوال الشخصية لصالح المرأة، تضمنت منح المرأة الحق في مغادرة البيت بغرض العمل دون أي إذن، كما أنه لا توجد أي قيود في قوانين دولة الإمارات فيما يتعلق بسفر المرأة وحدها دولياً.

40- أطلقت دولة الإمارات مبادرة تعهد بتسريع تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة والتزامها طوعاً برفع نسبة تمثيل المرأة بالمناصب الإدارية المتوسطة والعليا إلى 30% بحلول عام 2025، وهي خطوة هامة تدعم أهداف استراتيجية التوازن بين الجنسين في دولة الإمارات 2022-2026، الهادفة إلى تمكين المرأة في المناصب القيادية والقطاع الاقتصادي، وبنهاية عام 2022 بلغ عدد الشركات المنضمة إلى التعهد 56 شركة وطنية وعالمية رائدة في مجالات متنوعة.

41- تشغل المرأة 9 مناصب وزارية في مجلس الوزراء، كما تشكل نسبة 50% من أعضاء المجلس الوطني الاتحادي، وتُعتبر دولة الإمارات من بين أكثر الدول تمثيلاً للمرأة في البرلمان، كما تقوم المرأة وفي إطار دورها في الآليات الوطنية المعنية بالمرأة كالاتحاد النسائي العام ومجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين بدور بارز في رسم السياسات والاستراتيجيات ومراجعة واعداد التشريعات الوطنية ذات الصلة بتعزيز حقوق المرأة وتمكينها.

## 2- حقوق الطفل (التوصيات 191، 193، 194، 195، 196، 197، 198، 200)

42- اتخذت المؤسسات المعنية في الدولة عدد من التدابير التي تضمن تنفيذ قانون حقوق الطفل المعروف باسم "وديمة" بصورة فعالة وذلك من خلال إنشاء وحدات حماية الطفل بلغ عددها 9 وحدات تعمل على وضع وتنفيذ آليات وتدابير حماية الطفل المنصوص عليها في القانون، وعلى سبيل المثال أنشأت وزارة تنمية المجتمع ووحدة حماية الطفل بموجب القرار الوزاري رقم (422) لسنة 2018 تتبع إدارياً إدارة الحماية الاجتماعية بقطاع الرعاية الاجتماعية، كما أنشأت وزارة الداخلية مركز لحماية الطفل يتولى مهمة تطوير وتنفيذ المبادرات والإجراءات التي تهدف لتوفير السلامة والأمن والحماية لجميع الأطفال، وأنشأت وزارة التربية والتعليم وحدة لحماية الطفل في عام 2022 تهدف إلى تنفيذ آليات وتدابير حماية الطفل. كما تم تعيين اختصاصيين مكلفين بحماية الطفل، وتم تدريبهم على طرق الحماية اللازمة ومن ثم حصولهم على صفة الضبط القضائي بما يساهم في تمكينهم من ممارسة مهامهم وفقاً للأحكام والقواعد الخاصة بالقانون.

43- حظر قانون حقوق الطفل في البندين (3) و (5) من المادة (32) جميع أشكال العقاب البدني في المؤسسات التعليمية والمحافظة على كرامة الطفل عند اتخاذ القرارات أو وضع البرامج، كما تم وضع برامج محددة ومنظمة للإبلاغ والشكوى بهدف تأمين التحقيق في الأفعال والتجاوزات المخالفة للحقوق التعليمية الواردة في هذا القانون ولائحته التنفيذية التي تضمنت في المادة (5) إجراءات الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الطفل في المؤسسات التعليمية.

44- اعتمدت دولة الإمارات في نوفمبر 2019 سياسة حماية الأسرة التي يدخل ضمن أهدافها حماية الطفل من أي شكل من أشكال العنف الجنسي، واشتملت السياسة آليات الحماية والتدخل، من ضمنها اعتماد نظام للإبلاغ والشكاوى، ومعايير للوقاية الأولية، وإنشاء مراكز لحماية الأسرة. كما أنشأت المؤسسات المعنية في الدولة مراكز لحماية الطفل وتتعامل هذه المراكز مع جميع الإساءات للطفل، فعلى سبيل المثال أنشأت وزارة التربية والتعليم خط ساخن مجاني موحد للإبلاغ عن حالات الإساءة والتعنيف للطفل. كما قامت الوزارة بموجب المرسوم بقانون اتحادي رقم (14) لسنة 2016 بإنشاء قطاع الرقابة

ضمن هيكلية الوزارة لإجراء زيارات رقابية على مدار العام لكافة المؤسسات التعليمية في الدولة، وتم إفراد العديد من المجالات والبنود الرقابية المتعلقة بحماية ورعاية الطفل ضمن أدواتها الرقابية، وفرض المخالفات والجزاءات على المؤسسات التعليمية غير الملتزمة بتلك المعايير، وتم منح (111) موظف صفة الضبطية القضائية لتوسيع صلاحياتهم ومنحهم التمكين اللازم للتعامل الفوري مع حالات الإساءة أو الإهمال للأطفال أو تعنيفهم أو الحاق الضرر بهم أو حرمانهم من حق التعليم أو التعامل مع حالات التحرش أو الاعتداء الجنسي. وعلى المستوى الدولي تعد دولة الامارات عضو في مبادرة التحالف العالمي (نحن نحمي) وهو تحالف يضم الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية، ويسعى لتطوير سياسات وحلول لحماية الأطفال من الاستغلال والاعتداء الجنسي عبر الإنترنت.

45- هناك تعاون مستمر ووثيق بين المجلس الأعلى للأومومة والطفل ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في مجال حماية الطفل، ومن اهم المبادرات المنفذة بشكل مشترك اطلاق حملة الوقاية من الإصابات والتي من شأنها توفير النصائح والمعلومات للمساعدة على العناية بالطفل والحفاظ على سلامته، وتنفيذ مبادرة التعلم الآمن في "أكبر درس في العالم" لعام 2018 حول إنهاء العنف في المدارس. كما يعمل المجلس مع المنظمة على إعداد دليل لنظام الإحالة في المدارس إلى جانب جعل جميع الأطفال في دولة الإمارات يكتسبون إمكاناتهم التنموية من خلال الوصول إلى خدمات ذات نوعية في الرعاية والصحة والتغذية والتعليم المبكر.

46- قامت وزارة الداخلية بتطوير إجراءات التحقيق مع الأطفال أهمها إطلاق مشروع «روبوتوك» الذكي للتحقيق في جرائم الاعتداء على الأطفال جسدياً وجنسياً، وإعداد الدليل الاسترشادي لمقابلة الأطفال خلال مرحلة جمع الاستدلالات، كما تم توفير غرف خاصة لمقابلتهم، وتأهيل اختصاصي حماية الطفل، والمشاركة بعملية دولية مشتركة لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت.

47- أصدرت دولة الإمارات القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 2022 بشأن الأحداث الجانحين والمعرضين للجنوح، وأهم ما تضمنه القانون من مواد الضمانات القانونية لمحاكمة الأحداث، والحماية القانونية للحدث وتنظيم مؤسسات الأحداث.

### 3- حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ( التوصيات: 201، 202، 203، 204)

48- تم تنفيذ جميع المبادرات والأنشطة المخطط لها المتعلقة بالسياسة الوطنية لتمكين أصحاب الهمم (ذوي الإعاقة) التي تم إطلاقها عام 2017، وذلك وفقاً للمخرجات المتوقعة والأهداف المرصودة، وبالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، ومتابعة مؤشرات الأداء اللازمة. وعلى مختلف المستويات التعليمية، الصحية، التشغيلية، البيئة المؤهلة، والجوانب الرياضية والترفيهية.

49- عززت وزارة تنمية المجتمع تعاونها مع جمعيات المجتمع المدني مثل جمعية الامارات لمتلازمة داون، وجمعية الامارات للصم، وجمعية أولياء أمور ذوي الإعاقة وغيرها من أجل تقديم خدمات أفضل للأشخاص ذوي الإعاقة التي تؤهلهم للتعليم والعمل، وذلك من خلال تقديم البرامج التدريبية والتأهيلية، والتنسيقية بما يحقق إدماج ذوي الإعاقة في المجتمع.

50- قامت وزارة التربية والتعليم بتدريب أكثر من 70 % من أعضاء الهيئات الإدارية والتعليمية على موضوعات التعليم الدامج وتم توفير احتياجات الطلبة من ذوي الإعاقة من الأجهزة والتقنيات والأدوات المساعدة، بالإضافة إلى عقد اتفاقيات مع عدة جهات اتحادية وهيئات محلية لتقديم خدمات متخصصة للطلبة من ذوي الإعاقة. ويعمل مع هذه الفئة العديد من المختصين بلغ عددهم (290) معلم ومعلمة للتربية الخاصة وأكثر من (70) من المختصين في مجالات متخصصة في التربية الخاصة، حيث

يعملون مع أكثر من (6,000) طالب وطالبة من ذوي الإعاقة. كما تقوم الوزارة بتوفير الدعم التعليمي المساند للطلبة من ذوي الإعاقة من خلال معلمي التربية الخاصة والذي بلغ عددهم في المدارس الحكومية وحدها (743) ومساعدى معلمي التربية الخاصة (276) والمرافقين (411). كما يعمل أكثر من (190) مختص مع الطلبة من ذوي الإعاقة كمترجم لغة الإشارة واختصاصيين للنطق واللغة والإعاقة البصرية والتربية الخاصة في تقديم الخدمات العلاجية والفردية المساندة مثل جلسات النطق واللغة، وجلسات لتعليم برايل، وجلسات التوجه والحركة، وجلسات تعديل السلوك، وتعليم لغة الإشارة. كما يتم تطبيق الخطة التربوية الفردية لكل طالب من الطلبة من ذوي الإعاقة حسب احتياجاتهم، وتتم متابعتها بشكل دوري بما يسهم في رفع مستوى الطالب الأكاديمي والاجتماعي. كما عملت وزارة الصحة ووقاية المجتمع والجهات الصحية وبالتعاون مع الشركاء المعنيين على ضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في تلقي الخدمات الصحية وإعادة التأهيل وخدمات الدعم حيث بلغ عدد الأشخاص ذوي الإعاقة المتلقين للخدمات والمسجلين الحاملين لبطاقة معاق حتى العام 2020 أكثر من 13,000 معاق.

#### 4- حقوق كبار السن (التوصيتين: 229، 230)

51- اعتمد مجلس الوزراء بموجب قراره رقم (10/1و) لسنة 2018م السياسة الوطنية لكبار السن، وإشتملت السياسة على سبعة محاور في "الرعاية الصحية"، و"التواصل المجتمعي والحياة النشطة"، و"إستثمار الطاقات والمشاركة المدنية"، و"الإسكان والبنية التحتية"، و"الاستقرار المالي"، و"الأمن والسلامة"، و"جودة الحياة المستقبلية". وتهدف السياسة إلى الارتقاء بجودة الخدمات الاجتماعية لرفاهية وسعادة الفرد ما بعد سن الستين من خلال التركيز على التدابير الوقائية التي تضمن سلامة وحقوق كبار السن في المجتمع، وتشجيع العمل المشترك لتوفير خدمات تنافسية في المجالات المختلفة وتشكيل قنوات مبتكرة لنقل المعرفة ومشاركة الخبرات عبر الأجيال وتعزيز البيئة الداعمة للحياة النشطة لكبار في المجتمع.

52- صدر المرسوم بقانون اتحادي رقم (9) لسنة 2019 بشأن حقوق كبار السن، وتم اعتماد اللائحة التنظيمية له. ويهدف القانون إلى ضمان تمتع كبار السن بالحقوق والحريات الأساسية التي كفلها الدستور، والمعلومات والخدمات المتعلقة بحقوقهم وتوفير الرعاية والاستقرار النفسي والاجتماعي والصحي لهم.

#### 5- حماية الأسرة (التوصيات 60، 177، 178، 179، 180)

53- اعتمدت دولة الإمارات في مارس 2018 السياسة الوطنية للأسرة، وتشتمل على 6 محاور رئيسية، وهي: الزواج، العلاقات الأسرية، التوازن في الأدوار، رعاية الأطفال، حماية الأسرة وإطار العمل.

54- صدر المرسوم بقانون اتحادي (10) لسنة 2019 في شأن الحماية من العنف الأسري، والذي يهدف إلى تعزيز الترابط الاجتماعي بين الأسرة والمحافظة على كيانها.

55- اعتمدت دولة الامارات المرسوم بقانون اتحادي رقم (31) لسنة 2021 بإصدار قانون الجرائم والعقوبات، بحيث تم حذف المادة (53) فقرة (1) فيما يتعلق بتأديب الزوجة في التشريع العقابي السابق ولا وجود لها في التشريع الحالي المشار إليه.

#### جيم- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

##### 1- الحق في الصحة: (التوصية 156)

56- اطلقت مؤسسة الإمارات للخدمات الصحية في أغسطس 2022 خدمة هي الأولى من نوعها في منطقة الشرق الأوسط «التحويل التلقائي للمرضى» ضمن نظام الخدمات الغذائية الإلكتروني، ويعمل

المشروع في إطار وقائي، وذلك من خلال تحويل الفئة المستهدفة من الأطفال التي تعاني أمراض سوء التغذية «زيادة الوزن، السمنة، الهزال، التقزم، النحافة» في المستشفيات إلى عيادة التغذية بصورة تلقائية من خلال نظام إلكتروني.

57- أطلق الاتحاد النسائي العام وفي ظل نقشي جائحة كوفيد-19 مبادرة (كوني جسر الامان) عام 2020 لتعزيز الصحة الجسدية والنفسية للمرأة، وتقديم الدعم اللازم لها، وتمكينها للموازنة بين الحياة العملية والأسرية، والتعاطي بإيجابية مع التحديات الراهنة وبالتحديد في ظل الأوضاع الراهنة من انتشار فيروس كورونا المستجد حول العالم. وتتضمن المبادرة 3 محاور رئيسية، دعم الصحة البدنية والنفسية للمرأة، والإدارة الناجحة للحياة، والسلامة البيئية في المنزل.

58- من أبرز المبادرات المنفذة لتعزيز صحة كبار السن، إطلاق مبادرة الرعاية الصحية المنزلية ممن يصعب عليهم الوصول الى الخدمات الصحية وذوي الاحتياجات الخاصة في إطار تعزيز حقوق كبار السن في تلقي الرعاية الصحية، حيث فاق عدد الزيارات 5,300 زيارة، والتي تشمل تقديم خدمات علاجية وتشخيصية وقائية تضمن لكبار السن التقليل أو منع حدوث قرح السرير عن طريق الزيارات التقييمية وتنظيف الأهالي و تقييم خطر السقوط و إجراء التدخلات المناسبة.

## 2- الحق في التعليم: (التوصيات: 159، 160، 161)

59- نص القانون الاتحادي رقم (3) لسنة 2016 بشأن حقوق الطفل "قانون وديمة" بأن لكل طفل في الدولة (حتى بلوغ سن 18 عام) الحق في التعليم دون تمييز على أساس الجنس أو الجنسية أو الإعاقة، وفي هذا السياق وفرت الدولة فرصاً للطلبة غير المواطنين للالتحاق بالمدارس الحكومية برسوم رمزية. كما تم افتتاح عدد من مدارس التسامح منذ العام 2019 في مناطق مختلفة من الدولة والتي تستهدف قيد الطلبة المقيمين من ذوي الدخل المحدود أو ذوي الظروف الاستثنائية لتوفير فرص التعليم لهذه الفئة حيث تتسع تلك المدارس لما يزيد عن 7500 طالب ويتم سداد رسوم الطلبة غير المقتردين المسجلين فيها من قبل مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية وفقاً لنتائج دراسة حالات الأسر غير المقتردة. كما أتاحت الدولة ترخيص المدارس الخيرية في عدة مناطق في الدولة لتوفير خدمات التعليم للطلبة غير المقتردين برسوم رمزية أو مجانية في بعض الأحيان.

60- وضعت الدولة عدداً من السياسات والمبادرات ذات الأولوية لتطوير التعليم. وطورت نموذج المدرسة الإماراتية، والذي يركز على توفير التعليم الجيد منذ المراحل الأولى مروراً بمسارته الخمسة (المسار المتخصص، والمسار العام/ الأكاديمي، والمسار المهني، والمسار المتقدم والمسار المهني المتقدم). كما يوجد في الدولة عدد من المناهج التعليمية المختلفة والتي تلبى احتياجات الأفراد في المجتمع من مختلف الثقافات، حيث يتوفر في الدولة (18) منهاج دراسي متنوع يخدم التنوع الثقافي في الدولة، مما يساهم في توفير فرص متكافئة للتعليم لأبناء الجاليات الأجنبية.

61- تتضمن المناهج الدراسية في المراكز التدريبية والتعليمية بكليات وأكاديميات الشرطة ومعاهد التدريب مقررات علمية في مجال حقوق الانسان، منها على سبيل المثال: مادة المفاهيم الأساسية لحماية حقوق الانسان - المدخل لدراسة القانون - إدارة المنشآت العقابية والاصلاحية وفقاً للمعايير الدولية.

## 3- الحق في العمل: (التوصيات: 152، 153، 206، 207، 208، 209، 210، 211، 212، 213، 214،

215، 216، 217، 218، 219، 220، 221، 222، 223، 224، 225، 226، 227، 228)

62- في إطار مواصلة تحديث الخطوات التشريعية اللازمة لتوفير الحماية الكاملة للقوى العاملة في الدولة، فقد نصت تشريعات العمل رقم (33) للعاملين في القطاع الخاص ورقم (9) للعاملين في قطاع

العمل المنزلي والصادران خلال عامي 2021 و2022 على التوالي، على حماية العاملين من التمييز والتحرش الجنسي، والحق في استلام الأجر بصورة دورية وفي الموعد المحدد في العقد ومراقبة تطبيقه من خلال نظم حماية الأجر والحق في فترات الراحة اليومية والأسبوعية وفي الاجازات السنوية والمرضية. وحظر تحميل العمال لرسوم الاستقدام وتحصيل أي رسوم منهم مقابل الاستقدام. والحق في السكن اللائق الذي يراعي الخصوصية والحق في الاحتفاظ بالوثائق الثبوتية. وحق تقديم الشكاوى واللجوء الى المحاكم العمالية ورفع الدعاوى القضائية المعفاة من الرسوم.

63- تم استحداث نظام تأميني مبتكر للتأمين على حقوق ومستحقات العمال في القطاعين الخاص والمنزلي بالتعاون مع كبرى شركات التأمين الخاصة في الدولة من خلال تطوير وثيقة (بوليصة) تأمين بقيمة مالية بسيطة يلتزم صاحب العمل بشرائها قبل إصدار تصريح العمل ، لتغطية مخاطر عدم الالتزام بدفع مستحقات العمال لاسيما الأجر المتأخرة ومقابل العمل الاضافي و مكافأة نهاية الخدمة و تكاليف عودة العامل او اعادة الجثمان الى دولة الارسال حيث تصل قيمة التغطية التأمينية 20,000 درهم إماراتي. وتم خلال عام 2022 سداد ما قيمته (79.301.979) مليون درهم من خلال نظام التأمين لصالح سداد مستحقات (5583) عامل . كما تم تطوير نظام للتفتيش الذكي يقوم برصد جميع الشكاوى والمخالفات التي يتم تسجيلها، ليتم تحليلها على أساس المخاطر وصولاً لوضع قائمة لأماكن العمل التي تشهد معدلات مرتفعة من الشكاوى لتكون لها أولوية التفتيش بصورة دورية.

64- ابرمت وزارة الموارد البشرية والتوطين، مذكرات تفاهم في مجال القوى العاملة مع الدول المصدرة، والعمالة المساعدة المنزلية، تهدف الى تطوير الشراكة بينهما والتعاون في تطبيق أفضل الممارسات في مجال إدارة دورة العمل التعاقدية المؤقت للعمالة المرسله في دولة الامارات بما في ذلك استخدام تكنولوجيا المعلومات وتبادل المعلومات والدراسات في مجال العمالة. كما تتضمن مذكرات التفاهم بنود تتعلق بتطبيق ممارسات استقدام عادلة وشفافة بما يضمن حقوق العمالة قبل التعاقد وأثناء وبعد التعاقد، وتعزيز التشريعات والأحكام الخاصة بمكافحة الاتجار بالبشر. وتتيح كذلك التفاوض مع الدول المصدرة لإضافة ما تراه مناسباً لحماية العمالة المرسله الى دولة الإمارات، ويمكن تضمين المذكرة إلزام وكالات التوظيف في الدولة المرسله بتسجيل العامل في صندوق التأمينات الاجتماعية او البرامج ذات الصلة بتأمين الحماية الاجتماعية للعامل.

65- تولي دولة الإمارات العربية أهمية بالغة لحماية حقوق العمال في الدولة وتوفير تغطية شاملة لكافة العاملين لديها ببرامج مختلفة تضمن حماية حقوقهم وتحقيق مستوى معيشة لائق. وفي هذا الشأن، هناك العديد من المبادرات التي تهدف بشكل رئيسي إلى حماية حقوق العمال وتوفير تغطية تأمينية شاملة تضمن لهم حياة كريمة أثناء وبعد انتهاء علاقة العمل، ومنها على سبيل المثال:

- منظومة التأمين ضد التعطل: منظومة فريدة هي الأولى من نوعها على مستوى دولة الإمارات العربية المتحدة والمنطقة توفر التغطية التأمينية اللازمة للعاملين في القطاع الخاص في حالة التعطل عن العمل من خلال توفير خيارات تأمينية يمكن من خلالها العاملين اختيار مزايا الخيارات التأمينية بشكل يضمن للعامل حياة كريمة وتدفق مالي ثابت خلال 3 أشهر من مدة تعطله.

66- قامت دولة الإمارات خلال السنوات الأخيرة بإجراء مجموعة كبيرة من الإصلاحات سواء إصلاحات تشريعية أو تنظيمية أو خدمات استباقية للعمال بكافة أنماطهم لضمان حماية حقوق العمال في الدولة، ومن أهم تلك الإصلاحات:

- أحدث المرسوم بقانون اتحادي رقم 33 لسنة 2021 بشأن تنظيم علاقات العمل تحول هيكلية في سوق العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث أوجد المرسوم علاقات تعاقدية متطورة وجديدة في سوق العمل الإماراتي بالإضافة إلى الأنماط الجديدة من العمل وتصاريح العمل في الدولة، فضلاً عن المواد التي تحفظ حقوق العمال وفقاً لكل نمط من أنماط العمل التي لم تكن مشمولة من قبل.
- حرية التنقل بين الوظائف: ألزم المرسوم رقم 33 لسنة 2021 بشأن تنظيم علاقات العمل، صاحب العمل بإبرام عقد عمل وفق عقد العمل النموذجي المعتمد من الوزارة لمدة محددة قابلة للتجديد وفقاً ما يتفق عليه الطرفان، موحداً بذلك شروط وحالات إنهاء العلاقة التعاقدية بين العامل وصاحب العمل وضمان حقوق العمال في الانتقال إلى صاحب عمل جديد داخل الدولة وتيسير ذلك من خلال إلزام العامل فقط بإصدار صاحب العمل قبل فترة لا تقل عن شهر والعمل خلال تلك الفترة، حيث تم إلغاء الشروط الأخرى المنصوص عليها سابقاً مثل التعويض وموافقة صاحب العمل.
- ساهمت التعديلات الأخيرة في قانون الإقامة بالدولة والذي يمنح العامل المنتهية إقامته مهلة 6 أشهر للبقاء داخل الدولة والبحث عن عمل جديد، بالإضافة إلى الأنماط الجديدة من تصاريح الإقامة بالدولة التي تسمح للأفراد بالعمل بحرية دون الحاجة لوجود صاحب عمل.
- اعتماد نموذج عقد العمل الموحد: تم اعتماد نموذج موحد لعقود العمل تضمن للعامل الحقوق الأساسية باللغتين العربية والإنجليزية، بالإضافة إلى الورش التعريفية التي تقوم الوزارة بتقديمها للعمال بشكل مستمر لتوعية العمال بحقوقهم التي كفلها القانون.
- خدمات رقمية متاحة للجميع: توفير خدمات ذكية متاحة للجميع من خلال قنوات متعددة يمكن من خلالها للعمال الاستفادة من الخدمات على مدار الساعة للاستفادة من العديد من الخدمات:

(أ) تسجيل شكاوى عمالية.

(ب) تسجيل شكاوى عمالية (عمالة مساعدة).

(ج) شكاوى تأخير سداد الراتب للعامل (شكاوى راتبية).

67- عملت وزارة الداخلية على حماية حقوق الأشخاص المقبوض عليهم والمتهمين في كافة مراحل جمع الاستدلالات، ومن أهم الإجراءات التي اتخذتها الوزارة في هذا السياق تطبيق آلية بشأن الاتصال مع السفارات والقنصليات للمتهمين والمقبوض عليهم. كما قامت الوزارة بتيسير الإجراءات المتعلقة بطلبات السفارات والقنصليات الأجنبية المعتمدة في الدولة لزيارة رعاياهم، حيث أعدت الوزارة دليل عمل يختص باتصال الرعايا الأجانب أثناء مرحلة جمع الاستدلالات مع سفارة أو قنصلية بلدانهم في مراكز الشرطة.

68- يكفل القانون الاتحادي رقم 33 لعام 2021 حق العامل بالتقدم بالشكاوى فيما يتعلق بالحصول على الترجمة والخدمات القانونية. كما يتم توفير خدمة الترجمة الفورية لجميع المتهمين بمراكز الشرطة دون تمييز لأي سبب من الأسباب، وقد استفاد من هذه الخدمة (33,844) شخصاً.

69- ضمنت دولة الإمارات من خلال الإطار التشريعي المتكامل تغطية حقوق العمال من حيث الرعاية الصحية اللازمة، وإجازات الأمومة والإجازات المرضية بمختلف أنواعها ووضعت إطاراً متكاملًا لتغطية حالات العجز الكلي والجزئي وضمان حقوق العمال في كافة القوانين المنظمة للعمل بالدولة. يوجد

ثلاثة أنواع من وثائق تأمين عمال منشآت القطاع الخاص ( وثيقة تأمين عمال المنشآت - العمالة الماهرة ، وثيقة تأمين عمال المنشآت -العمالة محدودة المهارة ، ووثيقة تأمين عمال المنشآت المخالفة ذات الخطورة العالية غير الملتزمة بالأجور).وبالنسبة للمخاطر التي تغطيها وثيقة التأمين فهي تشمل مكافأة نهاية الخدمة ، الأجور وبحد أقصى آخر 120 يوم ، نفقات عودة العامل ،التكاليف المتعلقة بإصابات العمل وأمراض العمل ، تذاكر سفر للعمالة المنقطعة عن العمل ، تكاليف نقل الجثمان في حال وفاة العامل، وأية حقوق مالية واردة في المرسوم بقانون اتحادي رقم 33 لسنة 2021 ولائحته التنفيذية.

70- أصدرت دولة الإمارات القانون الاتحادي رقم 10 لعام 2017 والذي تم تعديله وتحديثه في عام 2022 بموجب المرسوم بقانون رقم (9) لعام 2022 والذي تم الاسترشاد في صياغته بنصوص الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة ليضمن حماية العمال المنزليين على النحو الآتي.

71- حق العمال المنزليين في استلام أجورهم من تاريخ دخول الدولة وليس تاريخ إبرام العقد، وبصورة شهرية ويضع عبء اثبات استلام الأجر على صاحب العمل حيث يلزمه بأثبات تسليم الأجر بموجب إيصال خطي، كما أطلقت وزارة الموارد البشرية والتوطين مشروعاً تجريبياً لدفع أجور العمال المنزليين عن طريق حسابات بنكية باسم العمال لمراقبة مدى التزام اصحاب الاعمال. وتسعى الدولة إمكانية تعميم هذه التجربة على مزيد من العمال المنزليين.

72- ينص القانون كذلك على حق العمال في الحصول على فترات للراحة اليومية لا تقل عن اثنتي عشر ساعة من ضمنها ثمان ساعات متتالية على الأقل للنوم، وفي الحصول على إجازة سنوية مدفوعة الأجر لا تقل عن (30) يوماً وإجازة مرضية (15) يوم مدفوعة الأجر يعقبها (15) يوم أخرى بدون أجر إذا استدعت الحالة ذلك.

73- يلزم القانون أصحاب الأعمال بتهيئة وتوفير سكن لائق للعامل المنزلي المقيم على نحو يضمن الراحة والخصوصية، وعلى معاملة العامل معاملة حسنة تحفظ له كرامته وسلامته بدنه، وضمان حق العمال في الاحتفاظ بوثائقهم الثبوتية، وتحمل تكاليف العلاج الطبي للعامل في حالة المرض او الاصابة وفقاً للنظام الصحي المعمول به في الدولة.

74- استحدثت دولة الامارات مؤخرًا نظام دخول وإقامة الاجانب ، بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (65) لسنة 2022 بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون دخول وإقامة الاجانب والذي تم بموجبه إطلاق منظومة جديدة للتأشيرات تفصل بشكل كامل بين الإقامة والعمل وبتتيح للأجانب الحصول على مجموعة متنوعة من تأشيرات الدخول والإقامات من ضمنها تأشيرة الباحث عن عمل و تأشيرات للسماح للعامل الأجنبي بإستقدام جميع أفراد أسرته وفق شروط واجراءات أكثر يسرا، كما تسمح للأجنبي بالبقاء في الدولة بعد انتهاء أو إلغاء إقامته لمدة تتراوح بين شهر الى ستة أشهر، كما لا تستلزم التشريعات والاجراءات النافذة في الدولة لمغادرة العامل الدولة حصوله على أي تصاريح أو موافقات مسبقة من أي جهة ما بما في ذلك صاحب العمل. وهي بذلك قد الغت نظام الكفالة بمعناه السابق والذي كان يشترط لدخول العمال الحصول مسبقاً على عرض وتصريح عمل.

75- راعت دولة الامارات في صياغتها لأحكام القانون الاتحادي رقم (9) لعام 2022 بشأن العمالة المساعدة، والمعني بتنظيم علاقات العمل في قطاع الخدمة المنزلية، معظم الحقوق والواجبات المنصوص عليها في اتفاقية العمل الدولية رقم (189) لعام 2011.

76- نص قانون عمال الخدمة المساعدة رقم 9 لعام 2022 في المادة 4 على حظر استقدام او تشغيل عامل مساعد تقل سنه عن 18 سنة ميلادية. كما يحظر القانون ممارسة الاعمال الاتية: التمييز بين العمالة المساعدة على اساس العرق او اللون او الجنس او الدين او الاصل الوطني او الاصل

الاجتماعي او بسبب الإعاقة، الذي يكون من شأنه إضعاف تكافؤ الفرص او المساس بالمساواة في الحصول على الوظيفة او الاستمرار فيها والتمتع بحقوقها، والتحرش جنسياً بالعامل المساعد سواء كان التحرش لفظياً او جسدياً، وأية ممارسة لعمل يدخل في إطار الاتجار بالبشر، وذلك وفقاً لما اصدرته الدولة من قوانين او صادقت عليه من اتفاقيات. كما ضمن القانون حق العمالة بالاحتفاظ بوثائقهم الثبوتية.

77- وفرت دولة الإمارات للعمال العديد من القنوات المجانية والسرية للإبلاغ عن مثل هذه الشكاوى، حيث تم حتى نهاية شهر ديسمبر 2022 استلام (207) شكوى عمالية للادعاء بحجز جواز السفر من العاملين في القطاع الخاص، كما تمت معالجة (120) شكوى منها وديا عن طريق الادارة المعنية بالوزارة، بينما تم احالة (87) شكوى الى النيابة. وبالنسبة للعمالة المنزلية تم خلال عامي (2021-2022) استلام (2896) شكوى عمالية للادعاء بحجز جواز السفر، كما تمت معالجة (2291) شكوى منها وديا عن طريق الادارة المعنية بالوزارة، بينما تم احالة (39) شكوى الى الجهات القضائية.

78- لا يجوز إنهاء خدمة العمالة أو إخطارها بذلك بسبب الحمل أو إجازة الولادة أو غيابها عن العمل وفق أحكام القانون. كما تستحق العمالة اجازة وضع مدتها (60) يوم تكون بأجر شامل مدة (45) يوم وبنصف أجر مدة (15) يوم، وتستحق اجازة الوضع اذا تم الوضع بعد ستة اشهر او اكثر من الحمل. فضلاً عن انه في حال إنجاب العمالة لطفل مريض او من ذوي الاعاقة استحققت اجازة مدتها ثلاثون يوماً باجر كامل بعد انتهاء مدة الوضع ولها الحق في التمديد مدة ثلاثون يوماً اخرى. وتستحق العمالة بعد ولادتها من اجازة الوضع ولفترة تزيد عن ستة اشهر فترة او فترتين راحة يومياً لإرضاع طفلها.

#### 4- الحق في التمتع بمستوى معيشي ملائم: (التوصية 151)

79- قامت حكومة الامارات في شهر يوليو 2022 بإعادة هيكلة برامج الدعم الاجتماعي المتكامل بقيمة 28 مليار درهم اماراتي. ويستهدف البرنامج الأسر الإماراتية وأصحاب الدخل المحدود وتشمل مخصصات جديدة للدعم، وعلاوات تم زيادتها، واستحداث علاوات للتضخم والاحتياجات الأساسية مثل المواد الغذائية والماء والكهرباء والوقود، كما يراعي الارتفاعات في نسب التضخم ويولكب التغيرات الاقتصادية.

#### 5- تدابير التنفيذ العامة: (التوصية 154)

80- انتهت وزارة تنمية المجتمع من إعداد مسودة ميثاق العمل الاجتماعي، وجاري مراجعته مع قبل أصحاب المصلحة تمهيداً لرفعه الى مجلس الوزراء لإصدار القرار الخاص باعتماده. ويهدف الميثاق إلى: ضمان حقوق المستفيدين والمنتهيين من خدمات العاملين، حماية حقوق العاملين في مجال العمل الاجتماعي، والارتقاء بالمهنة وتحسين نوعية الخدمات. كما تعكف الوزارة على إصدار قرار من مجلس الوزراء يتعلق بترخيص العاملين في مجال الاستشارات الاسرية لضمان تقديم خدمات إرشادية واستشارات أسرية من قبل كادر مؤهل علمياً وعملياً، مما يسهم في تماسك وإستقرار الأسرة وتعزيز التلاحم الأسري والمجتمعي وتمكين الافراد متلقي الخدمة من مواجهة مشكلاتهم والتغلب عليها

#### دال- الحقوق المدنية والسياسية

#### 1- حرية الرأي والتعبير: (التوصيات 112، 113، 114، 118، 119، 121)

81- كفل الدستور الإماراتي حرية التعبير وحرية الاجتماع وتكوين الجمعيات حيث نصت المادة (33) من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة على أن "حرية الاجتماع وتكوين الجمعيات مكفولة في حدود القانون"، كما نصت المادة (30) من الدستور على "حرية الرأي والتعبير عنه بالقول والكتابة وسائر وسائل التعبير مكفولة في حدود القانون" وحرصت الدولة منذ قيامها على إيجاد بيئة تشريعية

داعمة وممكنة لتكوين وتأسيس الجمعيات ذات النفع العام حيث صدر أول قانون في العام 1974 ، ثم عملت الدولة بعد ذلك على تطوير تلك التشريعات بشكل يعزز من مشاركة وانخراط كافة أفراد وفئات المجتمع في العمل الأهلي، وتم إصدار المرسوم بقانون اتحادي رقم 35 لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم 2 لسنة 2008 في شأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية ذات النفع العام.

82- تنفيذ جزئي: تم اعداد المسودة الأولى لمشروع قانون جديد يحل محل القانون الاتحادي رقم 15 لسنة 1980 في شأن المطبوعات والنشر، وذلك لمواكبة التطورات المتسارعة في مجال الإعلام بمختلف وسائله وعناصره بما فيها الإعلام الرقمي، وبما يتماشى مع المعايير الدولية ذات الصلة. كما تم الاطلاع على القوانين التي أصدرتها بعض الدول في مجال المطبوعات والنشر وعقد مقارنات معيارية معها.

## 2- إقامة العدل والمحاكمة العادلة: (التوصيات: 133، 134، 135، 136، 139، 141)

83- يستند مبدأ استقلال القضاء في دولة الامارات الى الدستور والقوانين الاتحادية ذات الصلة. حيث نص الدستور على استقلال القضاة بشكل صريح في المادة (94) "العدل أساس الملك والقضاة مستقلون لا سلطان عليهم في أداء واجبهم لغير القانون وضمانهم".

84- أصدرت دولة الامارات المرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2022 في شأن السلطة القضائية الاتحادية، وذلك بالتأكيد على استقلال القضاء والمجلس الأعلى للقضاء الاتحادي بأن تكون للسلطة القضائية ميزانية مستقلة وإشراف المجلس على استقلال السلطة القضائية وأعضاء السلطة القضائية وكذلك حصانات أعضاء السلطة القضائية. وقد نصت المادة (1) من الفصل الأول للقانون بشأن استقلال القضاء بأن "القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير أحكام الدستور والقوانين المرعية وضمانهم، وهم غير قابلين للعزل، إلا وفقاً لأحكام هذا المرسوم بقانون، ولا يجوز المساس باستقلال القضاء أو التدخل في شؤون العدالة".

85- يمثل القضاء أساس العدالة الاجتماعية في المجتمع، وقد كفل الدستور والقانون حق التقاضي وحق الشكوى دون تمييز ولكافة الأفراد في الدولة، ومكن الأفراد من اللجوء إلى الأجهزة القضائية أو الشرطة في أي وقت ودون حواجز، وتم استحداث آليات أخرى غير تقليدية يمكن اللجوء إليها لإبداء تظلماتهم أو شكوايهم، هذا وقد كفل أيضاً حق استئناف الأحكام القضائية وحق الاستعانة بمحام في كافة درجات التقاضي أو أمام لجان وهيئات التحقيق، بالإضافة إلى تقديم المساعدة القانونية للحالات التي تحتاج لذلك.

86- نصت المادة (2) من القانون الاتحادي رقم (35) لسنة 1992 بشأن الإجراءات الجزائية وتعديلاته بأنه (لا يجوز توقيع عقوبة جزائية على أي شخص إلا بعد ثبوت إدانته وفقاً للقانون. كما لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حجزه أو حبسه إلا في الأحوال وبالشروط المنصوص عليها في القانون، ولا يتم الحجز أو الحبس إلا في الأماكن المخصصة لكل منهما وللمدة المحددة في الأمر الصادر من السلطة المختصة. ويحظر إيذاء المتهم جسمانياً أو معنوياً، كما يحظر تعريض أي إنسان للتعذيب أو المعاملة الحاطة بالكرامة. ويكون باطلاً كل دليل يتم الحصول عليه بأي طريق من هذه الطرق).

87- صدر المرسوم بقانون اتحادي رقم (41) لسنة 2022م في شأن الأحوال الشخصية المدني، والذي يسري أحكامه على غير المسلمين المقيمين في الدولة، حيث تناولت المادة (4) مسألة (المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات)، والتي شملت تعزيز مبدأ المساواة في أمور الشهادة والإرث والحق في طلب الطلاق والحضانة المشتركة.

88- قامت وزارة الداخلية بتنفيذ عدد (34) محاضرة حول (الشرطة وحقوق الانسان) يتضمن فيها محور حول المدونة الدولية لقواعد السلوك لموظفي انفاذ القانون، ومحور حول وثيقة مبادئ السلوك المهني وأخلاقيات العمل الشرطي. كما أصدرت الوزارة وثيقة مبادئ السلوك المهني وأخلاقيات العمل الشرطي بوزارة الداخلية بقرار وزاري رقم (346) لسنة 2021 بما يتوافق مع مدونة قواعد السلوك لموظفي إنفاذ القانون.

89- عزز المرسوم بقانون اتحادي رقم (38) لسنة 2022م بإصدار قانون الإجراءات الجزائية في المادة (8) من مسألة (الاستعانة بمترجم) حيث يتوجب على مأمور الضبط القضائي أو عضو النيابة العامة أو قاضي المحاكمة المختص - حسب الأحوال - في حال جهل المتهم أو الشاهد للغة العربية أن يستعين بمترجم من المعنيين أو المرخص لهم أو بأي وسيلة تقنية معتمدة من وزارة العدل أو السلطة القضائية المحلية.

90- إن الإجراءات التي تتخذها الأجهزة القضائية بحق المتهمين بدءاً من مرحلة التحقيق والالتزام، وانتهاءً بمرحلة الحكم تتم جميعها في إطار الشرعية الدستورية والقانونية المستندة في تفاصيلها إلى مواد قانوني الإجراءات الجزائية والجرائم والعقوبات الاتحاديين، وتشرف النيابة العامة بصفتها الرقيب القضائي على أعمال التحري والاستدلال أما إجراءات التحقيق والالتزام بما فيها الاستجواب فإن النيابة العامة تقوم بها باعتبارها الجهة المختصة وحدها قانوناً دون غيرها بالتحقيق والالتزام وأن النيابة العامة تكفل للمدافعين عن المتهمين بالحضور أمام المحكمة وتمثيلهم والدفاع عنهم أمام القضاء ويحق للمتهمين والموقوفين بشكل عام توكيل محامين للدفاع عنهم أمام المحكمة وفي حال عدم قدرتهم على توكيل محام فإن الدولة تنتدب لهم محامين للدفاع عنهم. كما نص قانون الإجراءات الجزائية على الإجراءات التي تمكن المتهم من الطعن على الأحكام الصادرة بحقه لدى القضاء بدرجاته المختلفة.

### 3- مكافحة الاتجار بالبشر (التوصيات 144، 145، 146، 147، 148، 149، 150)

91- أنشأت دولة الامارات عدداً من مراكز ومؤسسات رعاية وإيواء الضحايا للتعامل معهم بكل حرفية، وهي مركز أبو ظبي للإيواء والرعاية الإنسانية، ومؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال، ومركز امان لإيواء النساء والأطفال. وتستقبل هذه المراكز ضحايا الاتجار بالبشر على مستوى الدولة. وتقدم الدعم اللازم لهم. كما تلعب هذه المراكز دوراً هاماً وأساسياً في عودة الضحية بشكل طوعي وتأمين إعادة دمجهم في المجتمع، سواءً في الدولة من خلال مساعدتهم في الحصول على عمل مناسب وبالتالي تعديل وضعهم القانوني للبقاء في الدولة، أو من خلال التعاون والتنسيق مع اللجنة الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر والجهات الأخرى مثل السفارات الأجنبية والمنظمات الدولية المعنية، ذلك لتمكين الضحية من العودة بشكل آمن إلى وطنها.

92- اعتمدت اللجنة الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر خطأً ساخناً وهو (8007283) SAVE800 وذلك لاستقبال البلاغات الخاصة بهذه الجريمة على الصعيد الوطني، ويتم ادارة الخط من خلال مراكز إيواء ضحايا الاتجار بالبشر التي خصصت عدداً من الموظفين المؤهلين لتلقي والتعامل مع تلك البلاغات بعدد من اللغات الأساسية ومنها اللغة العربية، والإنجليزية، والأوردية، والروسية، وغيرها. كما وفرت العديد من الآليات للإبلاغ عن قضايا الاتجار بالبشر ومنها خط الطوارئ 999 والموقع الإلكتروني التابع لوزارة الداخلية وهو (www.moi.gov.ae)، والخط الساخن الخاص بمؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال (800111)، والخط الساخن الخاص بمركز أمان لإيواء النساء والأطفال في رأس الخيمة وهو (80089999)، ومركز الشرطة الذكي SPS التابع للقيادة العامة لشرطة دبي التي تتيح للمتعامل تقديم معلومات وبيانات عن حالات يشتبه أنها اتجار بالبشر. كما قامت وزارة الداخلية بإنشاء

تطبيق "حماية"، وهو تطبيق ذكي خاص ببلاغات الأطفال يتم تحميله على الأجهزة الذكية او عبر الخط الساخن 116111 للإبلاغ عن حالات الإساءة والاعتداء على الأطفال بالإضافة الى الموقع الإلكتروني.

93- شاركت وزارة الداخلية خلال عامي 2021/2022 في 3 عمليات دولية أبرزها عملية (ليبريترا) والمعنية بمكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر والجرائم الأخرى ذات الصلة في الطرق العابرة للقارات، بالتنسيق والتعاون مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية "الانتربول" إلى جانب مشاركة 47 دولة. وأدت العملية إلى إلقاء القبض على 286 شخصا وإنقاذ 430 من ضحايا الاتجار بالبشر إلى جانب تخليص 4000 من المهاجرين غير الشرعيين في 74 دولة حول العالم.

94- تعمل اللجنة الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر على تنفيذ اختصاصاتها ضمن استراتيجية وطنية قائمة على خمسة ركائز رئيسية هي أولاً: الوقاية والمنع حيث قامت النيابة العامة على سبيل المثال لا الحصر في عام 2020 بتوزيع مواد توعوية في برامج التواصل الاجتماعي بشأن احكام من القانون الاتحادي رقم (51) لسنة 2006 في شأن مكافحة جرائم الاتجار بالبشر التي تتضمن عقوبات العلم بارتكاب الجريمة وعدم ابلاغ السلطات المختصة بشأنها استنفاد منها 5630 شخص من الجمهور العام. ثانياً: الملاحقة القضائية وفي هذا السياق دشنت الدولة في عام 2019 مبادرة "التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال"، وذلك بهدف وضع أولوية التحقيق في عدد من الجرائم، ومنها الاتجار بالبشر. ثالثاً: العقوبة حيث تمت إحالة عدد 20 قضية اتجار بالبشر إلى محاكم الدولة، صدرت احكام في عدد منها والبعض الآخر قيد المداولة. رابعاً: حماية الضحايا ومن اهم المبادرات التي اطلقتها اللجنة هي انشاء صندوق دعم ضحايا الاتجار بالبشر، حيث بلغ إجمالي قيمة المساعدات التي قدمها الصندوق للضحايا منذ إنشائه عام 2014 (1,304,700) درهم إماراتي، وذلك وفقاً لإحصائيات عام 2021. خامساً: تعزيز التعاون الثنائي، حيث وقعت الدولة 8 مذكرات تفاهم مع الدول في مجال التعاون في مكافحة جرائم الاتجار بالبشر وحماية ضحاياها<sup>(6)</sup>.

## هاء - قبول المعايير الدولية والتعاون مع هيئات واليات الأمم المتحدة (التوصيات 19، 41، 48، 50، 51، 58)

95- صدر المرسوم الاتحادي رقم (8) لسنة 2016 بشأن انضمام الدولة إلى البروتوكول الاختياري باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية. وهي توصية منقذة بالفعل قبل استعراض الدولة لتقريرها الدوري الثالث عام 2018.

96- تدرس دولة الإمارات الانضمام إلى البروتوكول الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة الملحق باتفاقية حقوق الطفل.

97- تحرص دولة الامارات على تعزيز تعاونها مع الهيئات التعاهدية المنشأة بموجب الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان، حيث استعرضت الدولة تقريرها الدوري الرابع بشأن القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة امام اللجنة المعنية في شهر يونيو 2022. وتعمل اللجنة الوطنية لحقوق الانسان على الانتهاء من اعداد باقي التقارير الدورية، وتسليمها للجان المعنية خلال عام 2023م.

98- تحرص دولة الامارات على تعزيز تعاونها مع مختلف اليات الأمم المتحدة، والعمل على التقديم الدعم اللازم لها في أداء مهامها المناطة بها، وفي هذا الإطار قدمت الدولة ما مجموعه 878,425.00 دولار امريكي عن عامي 2020 و 2021 شملت تبرعات طوعية سنوية لدعم صناديق الامم المتحدة، واستيفاء لتعهدات طوعية لدعم صندوق التبرعات الطوعية الخاصة بالمساعدة المالية والتقنية للاستعراض الدوري الشامل لحقوق الانسان، ومشروع مكافحة الفساد وحقوق الإنسان.

99- قامت دولة الامارات بتسليم تقريرها الأولي بشأن اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة بتاريخ 20 يونيو 2018، وتمت مناقشة التقرير أمام لجنة مناهضة التعذيب يومي 13 و14 يوليو 2022م.

100- تحرص دولة الامارات على تعزيز تعاونها مع نظام الإجراءات الخاصة، حيث وجهت دعوة الى كل من المقرر الخاص المعني بالحقوق في التعليم، والمقرر الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لزيارة الدولة في اطار اجراء الزيارات الميدانية، كما تدرس توجيه دعوات زيارة لمقرررين خاصين آخرين، بما فيها طلبات الزيارات التي وردت للدولة سابقا.

## واو- القضايا الشاملة (التوصيات 89، 90، 91، 95، 124)

101- تُعد دولة الإمارات حاضنة لقيم التسامح والسلام، والأمان، والتعددية الثقافية، حيث تضم أكثر من 200 جنسية تتعم بالحياة الكريمة والاحترام. وكفلت قوانينها الوطنية للجميع العدل والاحترام والمساواة، وجرمت الكراهية والعصبية، وأسباب الفرقة والاختلاف. وأبرز هذه القوانين مرسوم بقانون اتحادي رقم (2) لسنة 2015 في شأن مكافحة التمييز والكراهية وتعديلاته، حيث يجرم القانون التمييز بين الافراد او الجماعات على أساس الدين أو العقيدة أو المذهب أو الملة أو الطائفة أو العرق أو اللون أو الأصل الاثني أو النوع أو الجنس. كما اعتمدت الدولة مرسوم بقانون اتحادي رقم 27 لعام 2018 بشأن المساواة في الرواتب بين الجنسين في القطاع الحكومي الاتحادي.

102- استحدثت دولة الامارات في عام 2016 منصب وزير دولة للتسامح. كما اعتمدت العديد من البرامج والمبادرات الهادفة للنهوض بالتسامح أهمها "البرنامج الوطني للتسامح"، لترسيخ قيم التسامح والتعددية الثقافية وقبول الآخر، ونبذ التمييز والكراهية والتعصب فكرياً وتعليمياً وسلوكياً. وفي شهر ديسمبر 2019 أطلقت حكومة الامارات مبادرة وطنية لترسيخ التسامح، وتكريسه كقيمة في كل برامج وفعاليات الحكومة ومؤسساتها، وتهدف المبادرة إلى زيادة الوعي ونشر ثقافة التسامح في أليات عملهم وممارساتهم اليومية وسياسات ومنهجيات العمل المعتمد في تلك المؤسسات.

103- يعد حق الشكوى مكفول للجميع وفقاً للدستور والقانون، ويحق لأي شخص لحقه ضرر او سوء معاملة او تعذيب او معاملة غير إنسانية ان يتقدم بشكواه على أي شخص او موظف او مسؤول بغض النظر عن منصبه ومكان عمله. ومن هذا المنطلق استحدثت النيابة العامة عدة طرق وآليات يمكن من خلالها تلقي الشكوى، وذلك عبر مواقعها الالكترونية، وعبر استخدام القنوات الذكية التي اتاحت اجراء المقابلات بين أعضاء النيابة العامة والمحكومين أو الموقوفين من خلال الدوائر التلفزيونية. وفي هذا الإطار تم اجراء 329 مقابلة مع المحبوسين والمحكومين خلال الفترة من 2018 الى 2021، وذلك للوقوف على شكاويهم.

104- أصدرت دولة الامارات المرسوم بقانون اتحادي رقم (11) لسنة 2019م بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (2) لسنة 2015 بشأن مكافحة التمييز والكراهية، حيث تم إضافة النوع والجنس كأحد أشكال التمييز.

105- تم إنشاء المحميات الطبيعية بدولة الامارات بهدف مواجهة التحديات التي تواجه التنوع البيولوجي البحري والبري. فقد ارتفع عدد المحميات الطبيعية إلى 49 محمية في عام 2020 حيث تمثل المساحة الإجمالية لتلك المناطق المحمية 15.53% من إجمالي مساحة الدولة. وتنقسم إلى مناطق محمية برية وبحرية. وقد حققت الهدف العالمي المتعلق بالمحميات الطبيعية، إذ تجاوزت مساحة المحميات البرية في الدولة 18.4%، كما تجاوزت مساحة المحميات البحرية 12.01%. ومن أبرز المشاريع التي نفذتها

وزارة البيئة والتغير المناخي المتعلقة بالحفاظ على التنوع البيولوجي في الدولة مشروع خارطة الإمارات الذكية لرأس المال الطبيعي وهو عبارة عن مجموعة من المسوحات البيولوجية والجغرافية والتقييمات البيئية والاقتصادية للبيئات والموائل البرية والبحرية على المستوى الوطني، وهي تستهدف توفير المعلومات والبيانات المتعلقة بالنظم الإيكولوجية في الدولة على شكل خريطة ذكية وتفاعلية يتم أخذها بالاعتبار في عملية وضع السياسات واتخاذ القرارات ذات العلاقة باستخدامات الأراضي والفرص الاستثمارية. كما تستعد دولة الامارات لاستضافة مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (كوب 28) في الربع الأخير من عام 2023، ويأتي ذلك تتويجا لريادة إقليمية في ملف التغير المناخي عبر عقد ونيف.

106- تبذل دولة الامارات جهودا حثيثة من أجل مكافحة الارهاب، حيث تبنت وضع استراتيجيات شاملة للتصدي له وترجمتها عن طريق إقرار القانون الاتحادي رقم 7 لسنة 2014 بشأن مكافحة الجرائم الإرهابية. ويأتي اصدار القانون من منطلق التزام الدولة بتعهداتها الدولية نحو مكافحة الإرهاب والتصدي له وتجريم جميع أشكاله الدولية ومنع الإرهابيين ومموليهم وأنصارهم من الحصول على الأموال والأسلحة والملاذ الآمن. ويواجه القانون في هذا الإطار الأفعال المجرمة وغير المشروعة. ولا يتعارض القانون مع اية أنشطة مشروعة يضطلع بها سواء المواطنين او المقيمين في الدولة، وذلك في إطار ممارسة حقوقهم المصونة لهم وفقا لأحكام الدستور والتشريعات الوطنية ذات الصلة.

## سادساً- بلوغ أهداف التنمية المستدامة 2030

107- شكّلت حكومة الإمارات "اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة" بموجب المرسوم الاتحادي رقم 14 لعام 2017. وتضم اللجنة في عضويتها وزارة شؤون مجلس الوزراء، ووزارة الخارجية والتعاون الدولي، و15 جهة حكومية على المستوى الاتحادي، ويتشارك جميعهم مسؤولية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني، ورصد التقدم المحرز بشأن الأهداف، وإشراك أصحاب المصلحة المعنيين، ورفع التقارير الدورية عن إنجازات الدولة. وأطلقت دولة الامارات مركزاً للبيانات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة في أكتوبر 2017، وجاء هذا الإطلاق نتاجاً لجهود مشتركة من قبل المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة. وتتوفر قاعدة بيانات المؤشرات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة في صيغة بيانات جغرافية مكانية مما يساهم في إعداد الخرائط وإعداد عروض تصويرية للبيانات وتحليل البيانات.

108- وفقاً لتقرير أرقام الإمارات 2022 الصادر من المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء فقد تصدرت الدولة دول العالم في نسبة الرضا عن النقل العام بنسبة 84 في المئة وذلك ضمن هدف "مدن ومجتمعات محلية مستدامة"، وفي السياق ذاته تصدرت الإمارات دول العالم في مؤشرين ضمن هدف "السلام والعدل والمؤسسات القوية"، حيث تصدرت بنسبة 100 في المئة في مؤشر نسبة تسجيل المواليد دون سن الخامسة من قبل السلطة المعنية في الدولة، وبنسبة 92 في المئة في نسبة السكان الذين يشعرون بالأمان في المشي وحيداً ليلاً في المدينة أو المنطقة التي يعيشون فيها. إضافة إلى ذلك وضمن هدف "الصحة الجيدة والرفاه" فقد جاءت الإمارات في المركز الأول ضمن 3 مؤشرات فرعية هي قلة وفيات الأمهات لكل 100 ألف مولود حي بـ 3 وفيات فقط، وقلة معدل الإصابة بالسل بنسبة 0.79 لكل 100 ألف، ونسبة حالات الولادة التي تم الإشراف عليها من قبل كادر صحي متخصص بنسبة 99.90 من الولادات مع ملاحظة أنها تصدرت هذا المؤشر ضمن مجموعة دول. وفي هدف المساواة بين الجنسين فقد تصدرت الإمارات مؤشر نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية بنسبة 50 في المئة. كما جاءت في المركز الأول في مؤشر ارتفاع كمية محصول الحبوب مسجلة زيادة بـ 27.5 ضمن هدف القضاء

التام على الجوع. أما في هدف "طاقة نظيفة بأسعار معقولة" فقد تصدرت الإمارات مؤشري نسبة الوصول إلى الوقود النظيف والتكنولوجيا لأغراض الطهي، ونسبة الوصول إلى الكهرباء بتحقيق نسبة 100 في المئة للمؤشرين. كما تصدرت دول العالم في نسبة السكان الذين يستخدمون على الأقل خدمات مياه شرب أساسية وقد تصدرت ضمن عدة دول.

## سابعاً - التعهدات الطوعية

- 109- تقديم تقرير طوعي كل عامين يتضمن التدابير المتخذة بشأن التوصيات التي ستحظى بقبول دولة الإمارات بعد اعتماد نتائج تقريرها الوطني الرابع في إطار المراجعة الدورية الشاملة لحقوق الانسان.
- 110- الاستمرار في دعم صناديق وبرامج مكتب المفوضية السامية لحقوق الانسان، بما يساهم في أداء مهامها وانشطتها المناطة بها في مجال حقوق الانسان.

## ثامناً - الخاتمة

111- تؤكد دولة الإمارات العربية المتحدة وهي تقدم تقريرها الوطني الرابع في إطار الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الانسان على مواصلة تعزيز وتطوير جهودها في مجال حقوق الانسان، وذلك في إطار تشريعاتها وقوانينها الوطنية والتزاماتها الإقليمية والدولية، وهي عازمة على المضي قدماً نحو البناء على ما تم تحقيقه من انجازات في مجال حقوق الانسان، وتسعى وبشكل ايجابي إلى المساهمة والتفاعل مع الممارسات العالمية الفضلى في هذا الشأن. وتتطلع الامارات الى استمرار تعاونها مع مجلس حقوق الانسان والية الاستعراض الدوري الشامل وأصحاب المصلحة والولايات بما يساهم في تعزيز وحماية حقوق الانسان.

### الحواشي

- (1) البوابة القانونية لدولة الامارات العربية المتحدة (وزارة العدل)  
<https://www.moj.gov.ae/ar/laws-and-legislation/latest-legislations-and-laws.aspx>
- (2) الضغط على الرابط الإلكتروني الخاص بالسياسات والاستراتيجيات:  
<https://u.ae/ar-AE/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards>
- (3) الضغط على الرابط الإلكتروني الخاص بتقرير: جهود ومساعدات دولة الإمارات الإنسانية لمكافحة فيروس كورونا-19.pdf
- (4) الضغط على الرابط الإلكتروني الخاص بتقرير: مبادرات حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة لمواجهة أزمة كورونا
- (5) الضغط على الرابط الإلكتروني للاطلاع على تقرير التوازن لغد أفضل.  
[http://www.gbc.gov.ae/ENG\\_GBC\\_Report.pdf](http://www.gbc.gov.ae/ENG_GBC_Report.pdf)
- (6) للاطلاع على التقارير السنوية للجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر:  
<http://www.nccht.gov.ae/default.aspx?PageId=50&LanguageId=1>